



النشرة اليومية

Tuesday, 15 Oct, 2024



أخبار
الطاقة



الاقتصادية

السعودية والفلبين توقعان مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة تشمل الاقتصاد الدائري

وقع وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، في الرياض اليوم، مع وزير الطاقة الفلبيني رافائيل لوتيل، مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة بين البلدين.

مذكرة التفاهم شملت تشجيع التعاون في مجالات البترول، البتروكيماويات، الغاز، الكهرباء، الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، إضافة إلى تطوير التعاون في مجال الاقتصاد الدائري للكربون وتقنياته، التي تهدف إلى الحد من آثار تغير المناخ، مثل التقاط الكربون، وإعادة استخدامه، ونقله، وتخزينه.

كما تضمنت المذكرة تعزيز التعاون في مجالات التحول الرقمي والابتكار، الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وتم التأكيد على أهمية تنمية الشركات النوعية لتوطين المواد والمنتجات والخدمات المرتبطة بجميع قطاعات الطاقة، إلى جانب استخدام المواد البوليميرية المستدامة وتطويرها في قطاع البناء وغيره من القطاعات.



الرياض النفط يمحو مكاسبه وسط مخاوف الانكماش الصيني وقلق تعثر الطلب

وقال توني سيكامور محلل السوق في آي جي، في مذكرة: "لقد تبين أن الإحاطة التي قدمتها وزارة المالية الصينية يوم السبت كانت بمثابة فشل، وإن التدابير المالية اللازمة لإزالة المخاطر السلبية على النمو وإشعال الروح الحيوانية لدى المستهلكين الصينيين (كانت) واضحة في غيابها". وقالت بكين يوم السبت إنها ستزيد من إصدار الديون لكنها لم تذكر رقمًا بالدولار. واستقرت أسعار النفط الخام والمكرر على ارتفاع بنسبة 1% خلال الأسبوع يوم الجمعة حيث قام المستثمرون بوزن الاضطرابات المحتملة في الإمدادات في الشرق الأوسط وتأثير إعصار ميلتون على الطلب على الوقود في فلوريدا. وعزز تأثير إعصار ميلتون الطلب قصير الأجل في الولايات المتحدة حيث دعمت عمليات الإجلاء استهلاك البنزين، لكن الطلب الضعيف هيمن على توقعات الأساسيات. وأعلنت شركة النفط العملاقة بي بي يوم الجمعة عن انخفاض قدره 600 مليون دولار في أرباح الربع الثالث بسبب ضعف هوامش التكرير وسط تباطؤ في استخدام النفط العالمي.

وأضافت أن فرض العقوبات بشكل أكثر صرامة من المرجح أن يتطلب استهداف الشركات الصينية التي تشحن النفط الخام الإيراني، حيث تشتري الصين ما يقرب من 90% من صادرات النفط الخام الإيرانية. وقال محللو النفط لدى انفيستنتق دوت كوم، أسعار النفط تتراجع بسبب ضعف التضخم في الصين والتحفيز المخيب للآمال. وقالوا، انخفضت أسعار النفط بشكل حاد في التعاملات الآسيوية المبكرة يوم الاثنين، متراجعة بعد أن أشارت بيانات من الصين، أكبر مستورد للنفط، إلى اتجاه انكماش مستدام، في حين كانت خطط البلاد للتحفيز المالي مخيبة للآمال إلى حد كبير.

محت أسعار النفط الخام، أمس الاثنين، كل المكاسب التي حققتها الأسبوع الماضي تقريبًا بعد أن أظهرت البيانات انخفاض معدل التضخم في الصين وغياب الوضوح بشأن خطط التحفيز الاقتصادي في البلاد مما أثار مخاوف بشأن الطلب على الوقود في أكبر مستورد للخام في العالم.

وهبطت العقود الآجلة لخام برنت دولارًا واحدًا إلى 78.04 دولارًا للبرميل، بينما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي دولارًا واحدًا، أو 1.3%، إلى 74.56 دولارًا للبرميل.

وتخلى كلا الخامين القياسيين عن مكاسبهما من الأسبوع الماضي، حيث انخفضا بأكثر من دولار للبرميل يوم الاثنين، قبل استعادة بعض الأرض. وارتفع برنت 99 سنتًا الأسبوع الماضي، في حين ارتفع غرب تكساس الوسيط 1.18 دولار.

وفقًا للمكتب الوطني للإحصاء في الصين، فقد فشل مؤشر أسعار المستهلك في تلبية التوقعات، وأظهرت البيانات أن مؤشر أسعار المستهلك ارتفع بنسبة 0.4%، وهو ما جاء دون التوقعات، وانخفض مؤشر أسعار المنتجين بأسرع وتيرة في ستة أشهر، بانخفاض 2.8% على أساس سنوي.

وقالت بريانكا ساشديفا، المحللة في فيليب نوبا، في مذكرة يوم الاثنين: "تشير قراءة مؤشر أسعار المستهلك من الصين إلى اتجاه انكماش مستدام واستهلاك محلي أضعف على الرغم من إعلان السلطات عن أقوى حافز نقدي في سبتمبر".



للمحطة، التي قيد الإنشاء حاليًا، 27.6 مليون طن سنويًا، مما يجعلها تطويرًا قابلاً للتطوير وعالي الجودة. وتستهدف شركة وودسايد الاستعداد لاتخاذ قرار الاستثمار النهائي بحلول الربع الأول من عام 2025، مع تقدم المشروع بشكل مطرد تحت قيادة شركة بيكتل، المقاول الهندسي والمشتريات والبناء. وتعد شركة وودسايد إنرجي جروب المحدودة، المعروفة سابقًا باسم وودسايد بتروليوم المحدودة، شركة أسترالية متخصصة في استكشاف وإنتاج البترول، وتعمل كمشغل رائد لإنتاج النفط والغاز في أستراليا وتُعد أكبر شركة مستقلة في البلاد تركز فقط على النفط والغاز.

وأظهرت البيانات الصينية الصادرة خلال عطلة نهاية الأسبوع أن التضخم الاستهلاكي تراجع بشكل غير متوقع في سبتمبر، في حين سجل التضخم لدى المنتجين ما يقرب من عامين من الانكماش. وأشار القراء إلى اتجاه انكماش مستدام في أكبر مستورد للنفط في العالم، وهو ما يبشر بالسوء للطلب.

وكانت الصين نقطة خلاف رئيسة في أسواق النفط، حيث تكافح أكبر مستورد للنفط في العالم مع الانكماش المستمر وتباطؤ النمو الاقتصادي.

وأكملت شركة وودسايد، عملاق الطاقة الأسترالي، الاستحواذ على شركة الغاز الطبيعي الأمريكية، تيلوريان، مما يمثل توسعًا كبيرًا لحفظة الغاز الطبيعي المسال الخاصة بها. وتتضمن هذه الصفقة ملكية وتشغيل محطة الغاز الطبيعي المسال المقترحة بسعة 27.6 مليون طن سنويًا في أبرشية كالكاسيو، لوزيانا، والمعروفة سابقًا باسم دريفتوود للغاز الطبيعي المسال. وبعد الاستحواذ، أعادت وودسايد تسمية المشروع باسم وودسايد لوزيانا للغاز الطبيعي المسال.

وتضمن الاستحواذ، الذي تم الإعلان عنه لأول مرة في يوليو 2024، معاملة نقدية بالكامل بقيمة 900 مليون دولار تقريبًا لجميع الأسهم العادية المصدرة والمتداولة لشركة تيلوريان. وتقدر القيمة المؤسسية الإجمالية الضمنية للصفقة بنحو 1.2 مليار دولار. وتوفر هذه الصفقة لشركة وودسايد موطئ قدم استراتيجي في سوق الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، مما يكمل محفظتها العالمية ويضع الشركة في وضع يسمح لها بالنمو في كل من حوضي الأطلسي والمحيط الهادئ.

ومن المتوقع أن تبلغ السعة الإجمالية المسموح بها



زعماء العالم يستعدون لقمة تاريخية في الرياض الرياض لمكافحة التصحر

والجفاف، وتعزيز التنمية المستدامة.

وتحت شعار "أرضنا. مستقبلنا"، سيجتمع المؤتمر 197 طرفاً (196 دولة والاتحاد الأوروبي)، إلى جانب خبراء وممثلين عن المجتمع المدني، بهدف تحفيز الإجراءات العاجلة.

الأجندة العالمية لإصلاح الأراضي

وعلق إبراهيم ثياو، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قائلاً: "من المتوقع أن تشكل الرياض 2024 نقطة تحول وجزءاً أساسياً في الأجندة العالمية لإصلاح الأراضي ومكافحة الجفاف. وبعد سنوات عديدة من المناقشات والمفاوضات، يُفترض أن تتوصل الدول إلى اتفاق حول كيفية معالجة مسألة الجفاف".

وقال "في الرياض، يُنتظر أيضاً أن تنتقل الأطراف من التعهدات إلى التنفيذ الفعلي في مجال إصلاح الأراضي. وأخيراً، سيساعدنا مؤتمر الأطراف السادس عشر في إدراك أن فقدان الأراضي وندرة المياه لهما أبعاد إنسانية. المجتمعات المستضعفة تتطلع إلى نتائج ملموسة وقرارات جريئة من هذا المؤتمر".

يستعد زعماء العالم لقمة تاريخية للأمم المتحدة حول الأرض والجفاف، وذلك مع انعقاد الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي ستُعقد في الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2024 في الرياض. ويهدف المؤتمر إلى تسريع وتوسيع نطاق جهود إعادة إصلاح الأراضي وبناء حقبة جديدة من التعاون الدولي الوثيق في مكافحة الجفاف

وباعتباره أول مؤتمر أطراف تستضيفه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمثل هذا الحدث التاريخي أكبر قمة عالمية تركز على قضايا الأرض ومكافحة الجفاف. كما يتزامن مع الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إحدى اتفاقيات ريو الثلاث إلى جانب تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

في الوقت الراهن، تبلغ نسبة الأراضي المتدهورة في العالم نحو 40 بالمئة، مما يؤثر بشكل مباشر على 3.2 مليارات شخص. بالإضافة إلى ذلك، زادت حدة وشدة الجفاف بنسبة 29 بالمئة منذ عام 2000، ومن المتوقع أن يتأثر ثلاثة أرباع سكان العالم بالجفاف بحلول عام 2050.

وفي عام مليء بالمفاوضات البيئية رفيعة المستوى، حيث ستعقد جميع اتفاقيات ريو الثلاثة اجتماعات حاسمة بين شهري أكتوبر وديسمبر في كل من كالي وباكو والرياض- سيكون مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر نقطة تحول حاسمة في تعزيز الجهود العالمية لمكافحة تدهور الأراضي، والتصحر،



إضافة إلى فعالية يوم الشعوب في 7 ديسمبر، تتضمن التأكيد على أهمية دور الشباب والنساء والمجتمع المدني في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأراضي. تليها ملتقى يوم العلوم والتكنولوجيا والابتكار في 9 ديسمبر، وتحت على تسريع التقدم العلمي لتعزيز صحة الأراضي وزيادة قدرتها على الصمود.

وتشمل الفعاليات يوم الصمود في 10 ديسمبر، وتركز على السياسات والتقنيات التي تعزز القدرة على مواجهة تغير المناخ. وسيعقد يوم المالية في 11 ديسمبر، ويستعرض الآليات المالية المبتكرة التي تدعم جهود إعادة إصلاح الأراضي ومكافحة الجفاف.

في وقت تمضي المملكة العربية السعودية بخطى متسارعة نحو مواجهة التحديات البيئية وفي مقدمتها التغير المناخي، مستهدفة الحياد الصفري للانبعاثات، وإطلاق وتبني حزمة من المبادرات التي ستسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار (278) مليون طن بشكل سنوي، بحلول عام 2030، إضافة إلى الوصول بالطاقة المتجددة لحصة 50% من الطاقة الإنتاجية لمزيج الكهرباء، ومبادرة البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة، وبناء واحدٍ من أكبر مراكز العالم في إنتاج الهيدروجين الأخضر في مدينة نيوم، واستثمارات بقيمة 700 مليار ريال للإسهام في تنمية الاقتصاد الأخضر، وإيجاد فرص عمل نوعية واستثمارية للقطاع الخاص،

وفي مؤتمر الأطراف السادس عشر، يُتوقع أن تتخذ الدول إجراءات جماعية من أجل تسريع عملية إعادة إصلاح الأراضي المتدهورة بحلول عام 2030 وما بعده، وتعزيز جهود مكافحة الجفاف المتزايد والعواصف الرملية والترابية، واستعادة صحة التربة وزيادة الإنتاج الغذائي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، إلى جانب تأمين حقوق ملكية الأراضي وتعزيز العدالة لضمان إدارة مستدامة للأراضي، إضافة إلى ضمان استمرار الأراضي في توفير حلول فعالة للمناخ والتنوع البيولوجي، وخلق فرص اقتصادية واعدة، بما في ذلك وظائف لائقة للشباب في الأراضي.

وسيجتمع مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قادة العالم ومسؤولين رفيعي المستوى في حدث محوري يهدف إلى تسريع جهود إصلاح الأراضي ومكافحة الجفاف من خلال نهج قائم على الإنسان. وبدعوة من المملكة العربية السعودية، سيجتمع رؤساء الدول والمديرون التنفيذيون وقادة العالم لمناقشة قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف على المستويات العالمية والإقليمية، مع التركيز على الحلول العملية.

وتتضمن الفعاليات يوم الأرض في 4 ديسمبر، ويركز على دور الأراضي الصحية في مواجهة تغير المناخ وخلق فرص العمل والحد من الفقر، مع التأكيد على الحلول القائمة على الطبيعة ومشاركة القطاع الخاص.

وتشمل الفعاليات يوم النظم الزراعية الغذائية في 5 ديسمبر، ويسلط الضوء على الممارسات الزراعية المستدامة من أجل توفير محاصيل صامدة، والحفاظ على تربة صحية، وحماية النظم البيئية. إضافة إلى فعالية يوم الحوكمة في 6 ديسمبر، وتناقش الحوكمة والسياسات الشاملة لتعزيز الإدارة العادلة للأراضي.



2030م. ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر هي مبادرة إقليمية تقودها المملكة العربية السعودية بهدف الحد من تأثيرات تغير المناخ على المنطقة، والعمل المشترك لتحقيق أهداف العمل المناخي العالمي. ومن خلال توسيع التعاون الإقليمي وإنشاء بنية تحتية كفيلة بخفض الانبعاثات وحماية البيئة، يمكن لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر أن تحقق نجاحاً كبيراً في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ مع توفير فرص اقتصادية للمنطقة على المدى الطويل. وأعلنت المملكة العربية السعودية عن عزمها تشكيل واستضافة الأمانة العامة لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر، مع تخصيص 2.5 مليار دولار أمريكي دعماً لمشروعات المبادرة وأنشطة الحوكمة، وذلك بهدف تسريع تنفيذ المبادرات وتحقيق أهداف مبادرة الشرق الأوسط الأخضر. وانجزت المملكة مشاريع جبارة في البيئة والمياه والزراعة، منها تعزيز أكبر منظومة نقل مياه محلاة بين المدن في العالم بسعات إضافية لتصل إلى 61.1 مليون م³ يومياً، وتعزيز الأمن المائي في المملكة عن طريق رفع سعات الخزن المائي الاستراتيجي إلى مستويات متوافقة مع المخاطر المحتملة. وتم تأهيل أكثر من 975 هكتار من المدرجات الزراعية في الجنوب الغربي للمملكة مؤهلة ومجهزة بتقنيات حصاد مياه الأمطار؛ وذلك لرفع كفاءة استخدام المياه في الأغراض الزراعية، والاعتماد على مصادر متجددة تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية وزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية. وتم إنتاج أكثر من 3 مليون شتلة برية عبر مشاريع قصيرة لتنمية وزيادة الغطاء النباتي وتحسين الظروف المناخية من المساهمة في التخفيف من التصحر وآثاره ضمن مبادرة السعودية الخضراء. والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في المملكة من خلال توفير أكثر من 10 مليون طن من 12 سلعة غذائية أساسية، والمساهمة في توريد أكثر من 1 مليون طن من السلع الاستراتيجية محلياً، وتعزيز المخزون الاستراتيجي بقيمة أكثر من 2.4 مليار ريال من المنتجات الزراعية لضمان استقرار سلاسل الامداد والتغذية. وتم تسجيل محمية عروق بني معارض ضمن قائمة التراث العالمي باليونسكو كأول موقع تراث عالمي طبيعي في المملكة.

فضلاً عما تستهدفه مبادرتنا السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر، من خفض للانبعاثات الكربونية في منطقة الشرق الأوسط بنسبة تزيد على 10 % من مجمل الاسهامات العالمية الحالية. وإدراكاً من المملكة لأهمية رفع سقف الطموح المأمول لمواجهة التحديات البيئية المرتبطة بالتغير المناخي، فقد أعلنت استهدافها للوصول للحياد الصفري في عام (2060) من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وبما يتوافق مع خطط المملكة التنموية، وتمكين تنوعها الاقتصادي، وبما يتماشى مع "خط الأساس المتحرك"، ويحفظ دورها الريادي في تعزيز أمن واستقرار أسواق الطاقة العالمية، وفي ظل تطوير وتطبيق التقنيات اللازمة لإدارة وتخفيض الانبعاثات.

حلول التغير المناخي

وتظل حماية كوكب الأرض، هاجس المملكة العربية السعودية الأكبر، وهي تعكف ملياً لإيجاد الحلول العاجلة للتغير المناخي، وقامت المملكة بأعمال جبارة شاسعة في جهود التغير المناخي وتبنيها سلسلة مبادرات تستهدف حماية كوكب الأرض منها إقرار الاقتصاد الدائري للكربون في قمة العشرين 2020 بالسعودية وتعهد وزراء الطاقة على العمل بمنهجيته حيث تراهن المملكة على نجاحه عالمياً بعد أن حققت المملكة سبقاً في صناعة الكربون واستغلاله بأكبر المصانع في العالم التي تستغل غازات ثاني أكسيد الكربون المتطايرة من الصناعة وتقوم بالتقاطها واستخلاصها وجمعها وتحويلها لمواد خام تقوم عليها صناعات أخرى. وأطلقت المملكة مبادرة السعودية الخضراء في عام 2021 بهدف تفعيل مشاركة مختلف فئات المجتمع السعودي في الجهود الجارية للتصدي لظاهرة تغير المناخ، ودفع عجلة الابتكار المستدام، وتسريع رحلة الانتقال الأخضر. ونجحت مبادرة السعودية الخضراء منذ إطلاقها في زراعة 43.9 مليون شجرة، تستهدف زراعة 600 مليون شجرة واستصلاح 8 ملايين هكتار من الأراضي بحلول عام



الرياض شركات التكرير المجرية تعلن اعتمادها على النفط الروسي حتى 2026

يزودون مصافيها على نهر الدانوب وبراتيسلافا الآن عبر خط الأنابيب، ومع ذلك، قال وزير خارجية المجر بيتر سزيجارتو للصحفيين في العاشر من أكتوبر إن عمليات التسليم من لوك أويل استؤنفت بموجب العقد الجديد. وكانت وزارة الخارجية الروسية قد ذكرت في وقت سابق أن المورد الروسي المنافس تانتفت زاد أيضا من إمداداته للتعويض عن أحجام لوك أويل المفقودة.

ومع ذلك، كشف الحادث عن الروابط الحساسة للإمدادات لدى المجموعة، وسرع من الدفع القائم لتنويع مصادر المواد الخام لعملياتها. وقال فيكتور سفيرلا، مدير استراتيجية المجموعة والاستدامة في شركة مول: "ليس لدينا كرة بلورية، لكننا نعلم أنه في الوضع الحالي، هناك بالتأكيد مخاطر تتعلق بالإمدادات".

ووفقاً لسفيرلا، أنفقت شركة مول بالفعل 170 مليون دولار على تحسين مرونتها في الإمداد قبل عام 2022، مما يسمح لمصافيها الداخلية بمعالجة ما يصل إلى 30-40% من الخام غير الروسي. والآن، تستثمر الشركة في جعل مصافيها في الدانوب وبراتيسلافا قادرة على العمل بشكل مستقل عن الخام الروسي بحلول عام 2026.

ولم تلتزم الشركة باستبعاد المواد الروسية وأكدت بدلاً من ذلك أن المشروع كان جزءاً من حملة تنويع أوسع نطاقاً. وقال سفيرلا: "إن خطي أنابيب أفضل بالتأكيد من خط واحد لأمن الإمدادات". وبالنسبة لشركة مول، فإن البديل الرئيس للإمدادات الروسية هو خط أنابيب أدريا، الذي يغذي نهر دروجبا الجنوبي من ميناء أوميسالغ الكرواتي.

أعلنت بعض شركات التكرير المجرية اعتمادها على النفط الروسي، وقالت شركة التكرير المجرية، مول، إنها لن تكون جاهزة للعمل بدون النفط الخام الروسي حتى عام 2026 على الأقل، على الرغم من الاضطرابات الأخيرة من أوكرانيا التي كشفت عن روابط إمدادات الطاقة الهشة مع روسيا.

وقد تمسكت الشركة، وهي شركة التكرير الوحيدة العاملة في المجر وسلوفاكيا غير الساحلية، حتى الآن بسلاسل توريد النفط الخام الروسي، مستفيدة من العقوبات المخففة التي فرضها الاتحاد الأوروبي والتي حظرت فقط واردات النفط الخام المنقولة بحراً اعتباراً من ديسمبر 2022 وأبقت عمليات التسليم عبر خطوط الأنابيب الروسية قانونية.

وفي يونيو، وجهت حملة أوكرانية صارمة على تدفقات خطوط الأنابيب ضربة أخرى، حيث استهدفت عمليات التسليم من المورد الروسي الرئيس لوك أويل عبر خط أنابيب دروجبا، الذي يمر عبر أراضيها. وهدد القيد نحو 40 ألف برميل يوميا كانت تتدفق إلى سلوفاكيا والمجر من المورد، وفقا لوزير خارجية المجر.

ورغم التحذيرات من نقص الوقود المرتبط بهذه الخطوة، تجنبت الشركة التحول المؤلم عن إمدادات دروجبا من خلال إبرام صفقة جديدة لتوريد الخام في التاسع من سبتمبر تتضمن الاستحواذ على ملكية الخام على الحدود بين بيلاروسيا وأوكرانيا.

ورفضت شركة مول/أوكرانيا التعليق على الموردين الذين



مستقرة عند 90.000 برميل مكافئ نفطي يوميًا لدعم عملياتها في المصب. وقالت الشركة إنها تعالج حاليًا معظم مستحققاتها من الخام الأذربيجاني من حصتها البالغة 9.57% في مجمع إيه سي جي، في أذربيجان في مصافيها الأوروبية، وتستمر في البحث عن فرص جديدة في كل من منطقة بحر قزوين وخارجها. وبخلاف مخاوف العرض الفوري لمصافيها الداخلية، مضت شركة مول قدمًا في خطط إزالة الكربون لتتماشى مع أهداف المناخ القادمة. وفي سبتمبر، بدأت محلا كهربائيا بقدرة 10 ميغاوات في مصفاة الدانوب، والتي تنتج 1,600 طن متري سنويا من الهيدروجين الأخضر للاستهلاك في عملية التكرير، مما يقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 25,000 طن/ سنة. وتخطط الشركة أيضًا لبناء قدرة الهيدروجين الأخضر في مصفاتها الأخرين. وفي ريبكا، من المتوقع أن يبدأ تشغيل جهاز التحليل الكهربائي بقوة 10 ميغاواط بحلول عام 2026، في حين لا يزال مشروع مماثل في براتيسلافا في مراحل التخطيط.

وقال سفيرلا: "إنها ليست غالبية احتياجاتنا من الهيدروجين"، على الرغم من أن المشاريع من شأنها أن تساعد في إدارة مخاطر ارتفاع تكاليف الانبعاثات في السنوات القادمة. ومن خلال استبدال استخدام الغاز الطبيعي في المصفاة بالهيدروجين، يمكن للشركة تقليل انبعاثاتها، في حين تهتم الشركة أيضًا بالآفاق المستقبلية للتنقل بالهيدروجين الأخضر. ومع اعتماد العديد من خططها لإزالة الكربون على الكهرباء الخضراء، تظل شركة مول عرضة لتقلبات الأسعار المستقبلية في سوق الطاقة. ووفقًا لسفيرلا، فإن خطط إزالة الكربون الحالية من شأنها مضاعفة استهلاكها من الطاقة بحلول نهاية العقد، مما يجعل الكهرباء الخضراء موردًا استراتيجيًا آخر. وقال: "هذه منطقة لا نريد أن نكون فيها معرضين بالكامل للسوق"، ملمحًا إلى خطط الشركة لتغطية جزء من استهلاكها المتوقع البالغ 2.5 تيراواط ساعة سنويًا بحلول عام 2030.

ومن الناحية النظرية، يمكن لهذا الاتصال أن يوفر 80% من احتياجات مول من النفط الخام في سلوفاكيا والمجر اليوم، ولكن مثل هذه العمليات ستكون غير مستقرة وستفرض قيوداً لوجستية ومعالجة كبيرة، كما قال سفيرلا.

وقال سفيرلا: "لم نحاول قط استيراد النفط عبر البحر الأدرياتيكي فقط. وعلى الرغم من وجود بعض الاختبارات القصيرة الأجل الواعدة لقدرة خط الأنابيب، إلا أن هذه الاختبارات استمرت لبضع ساعات تقريباً". وبعيداً عن تكاليف اللوجستيات، فإن الاستعداد للعمل بالكامل على إمدادات أدريا يتضمن تطوير كوكتيلات جديدة من درجات الخام لمحاكاة خام الأورال الروسي الثقيل الذي تم تجهيز مصافي مول الداخلية، وخاصة نهر الدانوب في المجر، لتشغيله.

وقال سفيرلا "بدلاً من تغيير تكوين المصفاة، وهو ما سيكون استثماراً ضخماً للغاية وطويل الأمد للغاية، نود أن نمزج لأنفسنا شيئاً مشابهاً للخام الروسي، والذي يمكننا معالجته بسهولة". واختبرت الشركة أكثر من عشرة أنواع خام في مصافيها الداخلية وخصصت درجات من منطقة بحر قزوين والشرق الأوسط كأكثر المرشحين لملاءمة للمزج المستقبلي.

ووفقاً لبيانات ستاندرد آند بورز للسلع العالمية عبر البحار، مثل النفط الخام الأذربيجاني الخفيف حوالي 44% من الواردات إلى ميناء أوميسالغ الكرواتي في عام 2024، يليه مزيج بحر قزوين بنسبة 14%، وهو نوع خفيف حلو آخر. وتم تسليم حوالي 8.4 ملايين برميل من الدرجات الحامضة المتوسطة المشابهة لخام الأورال، وخامات أخرى إلى الميناء في عام 2024.

وتخطط الشركة للحفاظ على مستويات إنتاجها في المنبع



التعهد لأوبك+ الانتقال إلى إنتاج الخام بدلاً من تخفيضات تصدير الخام خلال الربع الثالث.

وأنتجت روسيا في المتوسط 480 ألف برميل يوميا فوق هدف إنتاجها خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2024، وفقا لتقديرات من مصادر ثانوية. بعد تسجيل مستويات قياسية مرتفعة، قد تستمر عائدات النفط الروسية في الارتفاع أيضا بمساعدة تضييق خصم الأورال على برنت وارتفاع متوسط سعر التصدير.

وفي وقود الغاز الطبيعي المسال الأوروبي، ارتفعت أسعاره بسبب التوترات الجيوسياسية ومخاوف الشتاء. ووصلت أسعار وقود الغاز الطبيعي المسال الأوروبية إلى أعلى مستوياتها في خمسة أسابيع في 4 أكتوبر، مما أدى إلى تآكل علاوة سوق الشحن، مع تزايد المخاوف بشأن تصاعد الصراعات في الشرق الأوسط وعدم اليقين في الشتاء.

وقيمت بلاتس أسعار وقود السفن في روتردام وبرشلونة للغاز الطبيعي المسال عند 14.804 دولارا/ مليون وحدة حرارية بريطانية و14.905 دولارا/ مليون وحدة حرارية بريطانية، على التوالي، في 4 أكتوبر، وكلاهما بزيادة 46 سنتا / مليون وحدة حرارية بريطانية في الأسبوع. وبذلك ترتفع أيضا علاوة وقود الغاز الطبيعي المسال في روتردام إلى شمال غرب أوروبا إلى 1.938 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية، وهو أدنى مستوى منذ 9 أغسطس عند 1.884 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية. في حين أن سوق الغاز الطبيعي المسال الأوسع هبوطي هيكليًا، مع مستويات تخزين الغاز عند 94.42%، وفقًا لبيانات مخزون تخزين الغاز المجمع، فإن عدم اليقين بشأن كيفية إضافة موسم التدفئة الشتوي القادم إلى المشاعر الصعودية.

وقينت وكالة بلاتس، وهي جزء من ستاندرد آند بورز جلوبال كوموليوميقي إنسايتس، تكلفة إنتاج الهيدروجين عن طريق التحليل الكهربائي القلوي في أوروبا عند 6.82 يورو/كجم (7.46 دولار/كجم) في 10 أكتوبر، بناءً على أسعار الطاقة في الشهر المقبل، وهو ما يقرب من ضعف تكلفة الهيدروجين القائم على الغاز الطبيعي المنتج في عملية التكرير، وفقًا لسفيرلا.

في وقت، تراقب الأسواق عن كثب انتعاش صادرات النفط الروسية، مما يثير تساؤلات حول امثالها لتخفيضات إنتاج أوبك+. وفي الوقت نفسه، تشهد سوق القمح الروسية ارتفاعًا ملحوظًا بسبب الظروف الصعبة. ويتجه الاهتمام أيضًا إلى أسعار الوقود في أوروبا للغاز الطبيعي المسال والطلب على الديزل في البرازيل.

وارتفعت صادرات النفط الروسية في سبتمبر مع تعافي تدفقات الخام إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر، وفقًا لبيانات تتبع الناقلات، على الرغم من تعهد موسكو بتعزيز التزامها بتخفيضات إنتاج أوبك+. وبلغ متوسط شحنات الخام من الموانئ الروسية 3.48 مليون برميل يوميًا في سبتمبر، بزيادة 165 ألف برميل يوميًا أو 5% عن أغسطس ومن أدنى مستوى في أحد عشر شهرًا عند 3.24 مليون برميل يوميًا في يوليو.

وفي الوقت نفسه، تعافت صادرات المنتجات النفطية الروسية من أدنى مستوى لها بعد الوباء مع انتهاء موسم ذروة الطلب الصيفي، لكن حظر تصدير البنزين المستمر في موسكو يحد من تعافي الصادرات.

وتشهد صادرات روسيا من الخام القليل من الارتفاع الإضافي نظرًا لتعهد موسكو بالتعويض عن الإفراط في الإنتاج خلال النصف الأول من عام 2024. ويتضمن



القادمة. فيما يشهد سوق الوقود الحيوي الآسيوي دفعة سياسية كبيرة. وقد فرضت إندونيسيا على جميع الرحلات الجوية الدولية دمج وقود الطيران المستدام في مزيج الوقود الخاص بها بحلول عام 2027. وعلى نحو مماثل، ستطلب كوريا الجنوبية من الرحلات الجوية الدولية المغادرة استخدام مزيج من وقود الطائرات المستدام بنسبة 1% بدءًا من عام 2027.

وتعمل الفلبين على زيادة مزيج ميثيل إستر جوز الهند في الديزل من 2% إلى 3% اعتبارًا من 1 أكتوبر 2024، مع خطط لرفعه إلى 4% في عام 2025 و5% في عام 2026. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين استهلاك الوقود ودعم مزارعي جوز الهند المحليين وتعزيز الطاقة النظيفة. وفي الوقت نفسه، مددت تايلاند دعمها للوقود الحيوي حتى سبتمبر 2026، مما عزز الطلب على المواد الخام والبنية الأساسية مع التغلب على التحديات الناجمة عن التبني المتزايد للسيارات الكهربائية.

ومع تنفيذ هذه البلدان لسياسات الوقود الحيوي، سيراقب أصحاب المصلحة في الصناعة عن كثب تأثيرها. وإن نجاح تفويض وقود الطائرات المستدام في إندونيسيا ومتطلبات مزيج كوريا الجنوبية يمكن أن يعزز الطلب الإقليمي على الوقود المستدام بشكل كبير. وإن الزيادة التدريجية في إستر جوز الهند في الفلبين لن تعمل على تعزيز كفاءة الوقود فحسب، بل ستعزز أيضًا الزراعة المحلية.

ستعمل إعانات الدعم الموسعة التي تقدمها تايلاند للوقود الحيوي على استقرار الطلب على المواد الخام للديزل الحيوي والإيثانول مع دعمها ببنية تحتية قوية للوقود، حتى مع ارتفاع اعتماد المركبات الكهربائية. ومن المرجح أن تشكل هذه التطورات استراتيجيات الاستثمار والقرارات التشغيلية داخل قطاع الوقود الحيوي في السنوات



الاقتصادية شركة سعودية تعزم بيع 100 ألف دراجة وسيارة كهربائية وتسعى إلى فتح مصنع محلي

15 دقيقة لإكمال رحلته في التوصيل". وأشار إلى أن الدراجات الكهربائية أحد حلول شركات التوصيل لمواجهة التكلفة العالية، إضافة إلى تقليل الانبعاثات الكربونية، حيث إن التحول إلى عصر المركبات الكهربائية بمنزلة اتجاه وخطوة إستراتيجية تتماشى مع خطط العمل المناخية الواسعة.

تتجه شركة الانطلاق الأخضر، المتخصصة في تطوير نموذج النقل النظيف إلى بيع 100 ألف دراجة وسيارة كهربائية مستوردة تعمل بالطاقة الشمسية بحلول عام 2025، في حين تطمح إلى فتح مصنع محلي، وفق ما ذكره لـ "الاقتصادية" عبدالله السبيعي مؤسس الشركة.

وقال "إن شركته التي تشارك في المنتدى اللوجستي العالمي 2024 تدعم الطاقة النظيفة، وحظيت بدعم من وزارة النقل والخدمات اللوجستية كاعتمادها إحدى الشركات المستقبلية للطاقة النظيفة".

وأضاف أن "وزير النقل والخدمات اللوجستية، صالح الجاسر، اطلع على حلولنا المستدامة في الدراجات والسيارات الكهربائية وجهود الشركة في تقديم حلول نقل مبتكرة، حيث تسهم في تحسين كفاءة عمليات التوصيل وخفض التأثيرات البيئية ورفع جودة الحياة في السعودية".

وأشار إلى مواصلة دور الشركة في تحقيق نقل مستدام وفعال يخدم مستقبل السعودية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

وقال: "نعمل على حوكمة قطاع التوصيل والحد من العشوائية التي تحدث في هذا القطاع. لدينا دراجات كهربائية قيمة الواحدة منها تبدأ من 7900 ريال، وتقطع مسافة 150 كيلو في الشحنة الواحدة، ولدينا نقاط شحن متوزعة في البنية التحتية يستطيع من خلالها المندوب في الشحن خلال



الاقتصادية

السعودية تبحث مع شركات إيطالية الفرص المشتركة في صناعة السيارات والطائرات والطاقة

يستهدف إنتاج 155 ألف سيارة سنويًا بحلول عام 2027، وتأسيس شركة "سير" لتصنيع السيارات، بطاقة إنتاجية تصل إلى 170 ألف سيارة سنويًا بحلول عام 2034.

كما بحث خلال لقاء مع الرئيس التنفيذي لشركة النمر العربي القابضة، خطوات الشركة الطموحة لتوطين تقنيات صناعة الطيران في السعودية، عبر إنشاء مصنع متخصص في تصنيع أجزاء من الطائرات، بعد استحواذها على شركة بياجيو أيروسبيس، الرائدة في صناعة الطائرات التجارية، والطائرات دون طيار.

واجتمع وزير الصناعة والثروة المعدنية بمسؤولي الشركة الإيطالية "Fincantieri"، المتخصصة في بناء السفن، وبحث معهم فرص التعاون في قطاع الصناعات البحرية في السعودية، عبر جميع سلاسل القيمة من مرحلة التصميم حتى تقديم المنتج النهائي.

كما ناقش في اجتماع مع المدير الدولي للأسواق في شركة Almaviva التقنية، أحدث حلول أتمتة المنشآت الصناعية لزيادة كفاءتها الإنتاجية، وتعزيز التعاون في مجال التصنيع الذكي بين السعودية وإيطاليا، وتبني تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي، وبخاصة حلول دمج الروبوتات في عمليات التصنيع.

بحثت السعودية مع شركات إيطالية الفرص المشتركة في صناعة السيارات والطائرات والطاقة وبناء السفن وأحدث حلول أتمتة المنشآت الصناعية لزيادة كفاءتها الإنتاجية، وحلول الاستدامة والطاقة النظيفة.

جاء ذلك خلال سلسلة اجتماعات ثنائية عقدها بندر الخريّف وزير الصناعة والثروة المعدنية اليوم، مع كبار الشركات الإيطالية والعالمية في العاصمة روما، بحثت فرص توطين صناعة السيارات الكهربائية في السعودية، وتعزيز التعاون في قطاع صناعة الطيران وبناء السفن والطاقة، إضافة إلى مباحثات حول حلول التصنيع الذكية والأتمتة في القطاع الصناعي.

وتناولت الاجتماعات الفرص النوعية التي يتيحها 12 قطاعًا إستراتيجيًا تركّز على توطينها الإستراتيجية الوطنية للصناعة، والممكنات والحوافز التي تقدمها السعودية للمستثمرين العالميين لاستغلال تلك الفرص الاستثمارية، وخلق القيمة المضافة منها للاقتصاد الوطني.

وناقش في لقاء مع مؤسس ورئيس الشركة السويسرية الرائدة في صناعة السيارات الكهربائية "Piëch"، فرص نقل أحدث تقنيات تصنيع السيارات إلى السعودية، مستعرضًا خطوات المملكة الجادة لتوطين تلك الصناعة، ومنها إنشاء عدة مشروعات كبرى في قطاع السيارات، تشمل مشروع "الوسيد" لتصنيع السيارات الكهربائية في السعودية، الذي



وجذب الشركات التعدينية الإيطالية للاستثمار في الفرص النوعية التي يتيحها قطاع التعدين في السعودية.

وأكد اللقاء أهمية دعم سبل تطوير العمل المشترك، منوهًا بالعلاقات الإستراتيجية التي تجمع السعودية وإيطاليا في المجالات كافة، وعلى رأسها الروابط الاقتصادية الوثيقة.

واستعرض وزير الصناعة والثروة المعدنية خلال اللقاء، الفرص الواعدة في القطاع التعدين في السعودية، في مراحل التعدين كافة التي تشمل الاستكشاف والاستغلال والمعالجة، مع وجود ثروات تعدينية كامنة لم تُستغل، تقدّر قيمتها بنحو 2.5 تريليون دولار، مشيرًا إلى توفير السعودية بيانات جيولوجية تمتد عمرها إلى 80 عامًا، متاحة أمام المستثمرين عبر منصة رقمية؛ لتساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكل وضوح ودقة. كما بحث خلال اللقاء؛ فرص تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وجذب الاستثمارات المشتركة في قطاع الطاقة المتجددة، من خلال تعزيز تكامل سلاسل الإمداد لتلبية الطلب المحلي والإقليمي والعالمي، إضافة إلى تطوير سبل الشراكة المثمرة في شتى المجالات.

ورحّب وزير الصناعة والثروة المعدنية، بتوسيع الشركات الإيطالية أعمالها في السعودية، وتحفيز القطاع الخاص من الاستفادة من الفرص النوعية التي توفرها المشروعات التنموية الكبرى في السعودية. ودعا الوزير الخريّف الوزير الإيطالي لحضور مؤتمر التعدين الدولي الذي ينعقد في الرياض مطلع عام 2025، متطلّعًا إلى مشاركة لافتة وموسّعة لإيطاليا في المؤتمر، وبخاصة أنها لاعبٌ محوريٌّ في قطاع التعدين العالمي. وتُعنى وزارة البيئة وأمن الطاقة الإيطالية، بدعم بلادها في الاعتماد على اقتصاد منخفض الكربون، يحافظ على البيئة ويحمي الأراضي والمجتمعات من التأثيرات السلبية للتغيّر المناخي، مع موارد تعدينية مستدامة.

من جهة أخرى، التقى الخريف، نائب رئيس مجلس الأعمال السعودي الإيطالي يوسف الميمني، وأشاد بدور المجلس في تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بين المملكة وإيطاليا، وتحفيز شركات القطاع الخاص الإيطالي على الاستثمار في القطاعات الواعدة بالمملكة، وبخاصة في القطاعين الصناعي والتعديني.

وتأتي اجتماعات وزير الصناعة والثروة المعدنية مع رؤساء كبرى الشركات الإيطالية والعالمية بحضور الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنمية الصناعية المهندس صالح السلمي، في إطار زيارته الرسمية إلى إيطاليا؛ التي تهدف إلى تعزيز التعاون الصناعي والتعديني بين البلدين، وبحث الفرص المشتركة في القطاعات الصناعية الواعدة التي تركّز على تطويرها الإستراتيجية الوطنية للصناعة، وجذب الاستثمارات إلى القطاعات الواعدة في السعودية.

كما بحث وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريف في إيطاليا الفرص المشتركة في القطاعات الصناعية، إضافة إلى فرص الأغذية والفضاء والصناعات البحرية.

ووصل الخريف اليوم الاثنين إلى روما في زيارة رسمية تهدف للاستفادة من أحدث حلول الابتكار الصناعي، وجذب الاستثمارات إلى القطاعات السعودية الواعدة. وتتضمن زيارة التي تستمر حتى 16 أكتوبر نقل المعرفة وحلول التصنيع الذكية للصناعة السعودية.

وتبحث السعودية مع المسؤولين الإيطاليين تطوير التعاون الصناعي بين البلدين، وتعزيز التعاون التعديني.

كما التقى الخريّف في روما اليوم الاثنين، وزير البيئة وأمن الطاقة الإيطالي جيلبرتو فراتين، وبحث معه تعزيز التعاون التعديني بين البلدين، وحلول الاستدامة والطاقة النظيفة،



الاقتصادية

"أوبك" تخفض توقعات نمو الطلب على النفط بأكثر من 13% في 3 أشهر

الربع الأخير من العام الحالي إلى 105.6 مليون برميل يومياً، ليكون متوسط الطلب الإجمالي على مدار العام عند 104.2 مليون برميل يومياً.

خفّضت أوبك توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط هذا العام بمقدار 100 ألف برميل يومياً للشهر الثالث على التوالي، حيث قدرت في تقرير صادر اليوم أن ينمو الطلب بمقدار 1.9 مليون برميل يومياً، بعد أن كانت توقعاتها في يوليو عند 2.2 الشهر الماضي، ما يؤشر إلى خفض التوقعات بمقدار 13.6% خلال 3 أشهر.

وتستند تقديرات "أوبك"، في تقريرها لشهر أكتوبر الصادر اليوم، حول تراجع نمو الطلب، إلى حالة الاقتصاد في الولايات المتحدة والصين، اللتين تمثلان السوق الأولى والثانية للخام.

كانت "أوبك" خفضت في الشهرين الماضيين توالياً توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط هذا العام، فبينما كانت تقديراتها في شهر يوليو الماضي عند 2.2 مليون برميل يومياً، قدّرت في أغسطس النمو عند حوالي 2.1 مليون برميل يومياً، وكان هذا هو التخفيض الأول من نوعه لتقديرات نمو الطلب منذ يوليو 2023، قبل أن تعود في سبتمبر لتخفيض التوقعات مرةً أخرى إلى مليوني برميل يومياً.

سجلت توقعات "أوبك" لنمو الطلب أقل رقم تاريخي لها أثناء جائحة كورونا، إذ لم يتجاوز وقتها 1.4 مليون برميل.

كما توقعت المنظمة في تقريرها اليوم أن يبلغ نمو الطلب في 2025 حوالي 1.6 مليون برميل، بانخفاض 100 ألف برميل أيضاً عن تقديرات الشهر الماضي.

في حين قدّرت أن يرتفع إجمالي الطلب العالمي على النفط في



الاقتصادية

محللون لـ "الاقتصادية": تقرير أوبك الشهري يعكس حالة القلق من ضعف الاقتصاد الصيني

بدورها، قالت ليندا تسيلينا مديرة المركز المالي العالمي للمستدام، "إن بيانات أوبك هي أوثق البيانات لتحديد آفاق الطاقة على المدى القصير والطويل وما يرتبط بهما من عدم اليقين والتحديات والفرص، وقد طمأن التقرير اليوم باستقرار نمو الاقتصاد العالمي واستمرار جهود (أوبك+) في ضبط العروض النفطية".

وكان التقرير الشهري لمنظمة أوبك قد خفض توقعات المنظمة لنمو الطلب العالمي على النفط لعامي 2024 و2025.

كما خفضت المنظمة توقعاتها لنمو الطلب العالمي على الخام بمقدار 106 آلاف برميل يومياً إلى 1.9 مليون برميل يومياً في العام الجاري.

وأيضاً خفضت التوقعات للعام المقبل، بمقدار 102 ألف برميل يومياً إلى 1.6 مليون برميل يومياً.

على الجانب الآخر، ثبتت أوبك تقديرات نمو الاقتصاد العالمي عند 3% في عام 2024، وكذلك عن عام 2025 عند 2.9%. إلى ذلك، توقعت شركة "ريستاد إنرجي" الدولية أن يكون دعم أسعار النفط قصير الأجل ما لم يتم الإعلان عن تدابير سياسية أكثر تفصيلاً في الأسابيع المقبلة في الصين والولايات المتحدة، لافتة إلى انخفاض معدلات التضخم إلى 2.4% في سبتمبر 2024، ما يقرب بنك الاحتياطي الفيدرالي من هدفه البالغ 2%.

عكس التقرير الشهري لمنظمة أوبك بشأن نمو الطلب خلال العام المقبل حالة القلق من ضعف البيانات الاقتصادية القادمة من الصين، بحسب محللين لـ "الاقتصادية".

وقالوا "إن النفط والمنتجات المشتقة منه ضروري لكل جانب من جوانب الحياة تقريباً، حيث إن الحياة بدون النفط والغاز لا يمكن تصورها، ولذا سيظل الطلب قوياً حتى وإن تعثر بعض الوقت بشكل مؤقت".

وفي هذا الإطار، ذكر روبرت شتيرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، أن النفط سيظل محور مزيج الطاقة العالمي، مشدداً على ضرورة استمرار التنسيق بين "أوبك" وكافة منظمات الطاقة الأخرى في التعامل مع مشهد الطاقة المتطور ومعالجة تعقيدات أسواق الطاقة.

من ناحيته، أوضح مفيد ماندرنا نائب رئيس شركة "إل إم إف" النمساوية للطاقة، أن تقرير أوبك هو بوصلة لتحركات السوق النفطية وهو مصدر ومرجع موثوق لكل المعنيين بالصناعة.

وذكر أن التقارير الدولية تؤكد أن الطلب العالمي على الطاقة الأولية سيرتفع بنسبة 20%، مع توقع ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة 34% بحلول عام 2050 وهذا يؤكد الأهمية المستمرة للنفط والغاز الطبيعي للتنمية المستدامة والحصول على الطاقة والاستدامة.



وأشارت "ريستاد إنرجي" إلى انتعاش قوي للاقتصاد المتعثّر في الصين مع دعم ديون الحكومات المحلية وسوق العقارات.

وتوقع التقرير أن أسعار النفط ستبقى على الأرجح بالقرب من نطاق 80 دولارا، "حيث يظل الاستقرار في سوق النفط الخام هدفاً أساسياً لأوبك+".

وفي هذا الإطار قال لـ"الاقتصادية"، محللون نفطيون "إن أسعار النفط الخام تواجه ضغوطاً هبوطية بسبب عدم اليقين المحيط بخطط التحفيز الاقتصادي في الصين، ما يزيد المخاوف بشأن الطلب في أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم".

وأوضح ألكسندر بوجال مستشار شركة "إنرجي جي بي"، أن التفاؤل يتزايد بأن هذه التخفيضات في أسعار الفائدة ستساعد على توجيه الاقتصاد نحو الهبوط الناعم وتجنب الركود.

في حين ذكر فولفجانج الياس مدير شركة "إنرجي فيينا" الدولية، أنه بحسب التقارير الدولية فإن الخسارة المستمرة للإمدادات من إيران والاضطرابات الكبيرة في التدفقات التجارية ستستمر في إبقاء السوق في حالة تأهب.

من ناحيته، قال أندريه جروسي مدير شركة "إم إم أيه سي" الألمانية، إن "أوبك+" تواصل مراقبة مدى إمكانية نجاح خطة تفكيك تخفيضات الإنتاج المعلنة"، مشيراً إلى أنه على الرغم من قيام أوبك+ بتقليص إمدادات النفط الخام فقد استمرت في دفع كمية كبيرة من صادرات المنتجات إلى السوق، ما أدى إلى تقليص هوامش أرباح المصافي.



الشرق الأوسط النفط يهبط 3% مع انحسار مخاوف تعطل الإمدادات الإيرانية

وقال محللون في «إيه إن زد» للأبحاث في مذكرة اليوم الثلاثاء: «هذا هو الخفض الشهري الثالث على التوالي، مما يشير إلى أن توقعاتها ستتراجع أكثر». وأضافوا: «إن (العراق) ما زال لا يحقق أي تقدم في التخفيضات الإضافية التي وعد بها للتعويض عن الإنتاج الزائد». كما أثر انخفاض شحنات الخام إلى الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام على الأسعار؛ إذ أظهرت البيانات تراجع الواردات بنحو ثلاثة في المائة عن العام الماضي.

وتقف الصين وراء الجزء الأكبر من خفض التوقعات لعام 2024، إذ قلصت «أوبك» توقعاتها لنمو الطلب الصيني إلى 580 ألف برميل يومياً من 650 ألف برميل يومياً.

تراجعت أسعار النفط ثلاثة في المائة خلال التعاملات الآسيوية المبكرة اليوم الثلاثاء بعد تقرير إعلامي ذكر أن إسرائيل مستعدة لعدم ضرب أهداف نفطية إيرانية، مما هدأ المخاوف من اضطراب الإمدادات، وبعد أن خفضت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عامي 2024 و2025.

وهبط الخامان القياسيان ثلاثة في المائة خلال التعاملات المبكرة اليوم الثلاثاء بعدما تراجعاً اثنين في المائة أمس. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 2.27 دولار إلى 75.19 دولار للبرميل، في حين تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.22 دولار إلى 71.60 دولار للبرميل بحلول الساعة 01:27 بتوقيت غرينتش.

وانخفضت الأسعار نحو أربعة دولارات هذا الأسبوع، لتمحو تقريباً المكاسب التراكمية التي حققتها خلال سبع جلسات حتى يوم الجمعة عندما شعر المستثمرون بالقلق إزاء المخاطر المحيطة بالإمدادات مع تخطيط إسرائيل للرد على هجوم صاروخي إيراني.

وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أبلغ الولايات المتحدة بأن إسرائيل مستعدة لضرب أهداف عسكرية إيرانية وليس أهدافاً نووية أو نفطية.

وخفضت منظمة «أوبك» الاثنين توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2024 وكذلك للعام المقبل.



الشرق الأوسط مصر: حفر آبار جديدة في حقل «ظهر» للغاز لزيادة الإنتاج

نحو ملياري قدم مكعبة من الغاز يومياً خلال العام». وأضاف موافي أن «حجم الاستثمارات في أنشطة الحقل بلغت أكثر من 677 مليون دولار خلال العام، فيما يجري الإعداد لحفر بئرين جديدتين في الربع الأول من عام 2025».

وقال فرانثيسكو جاسباري، مدير شركة «إيني» الإيطالية في مصر، إنه جارٍ اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بحملة لحفر آبار جديدة بتكنولوجيا حديثة في المياه العميقة بمنطقة امتياز حقل «ظهر».

أعلن وزير البترول المصري كريم بدوي، أن حقل «ظهر» للغاز الطبيعي في البحر المتوسط سيشهد أعمال حفر آبار جديدة، من خلال شركة «إيني» الإيطالية الفترة المقبلة.

وأوضح الوزير، خلال أعمال الجمعية العامة لشركة «بتروشوق»، القائمة بالعمليات في منطقة امتياز حقل «ظهر»، وبحضور شركة «إيني»، المشغل الرئيسي للحقل، وشركات «بي بي» البريطانية، و«روسنفت» الروسية، و«مبادلة» الإماراتية، أن الآبار الجديدة ستسهم في «تنمية احتياطات الغاز ... واستغلال الفرص لزيادة معدلات إنتاج الغاز مجدداً من الحقل الذي يشكل أهمية كبيرة في مصر ومنطقة البحر المتوسط».

وشدد الوزير، في بيان صحفي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، على «أهمية التعاون وتضافر مجهودات الجميع ودمج تكنولوجيا جديدة في الأعمال بما يعد خطوة حيوية في الاستفادة من الإمكانيات بالحقل خصوصاً من الطبقات العميقة، سعياً لتسجيل قصص نجاح جديدة».

وتقدّر احتياطات حقل «ظهر» بنحو 30 تريليون قدم مكعبة من الغاز، وهو ما يعادل 5.4 مليار برميل نפט مكافئ، كما أنها تمثل أكثر من 135 في المائة من الاحتياطي الحالي للزيت الخام في مصر.

من جانبه استعرض خالد موافي، رئيس شركة «بتروشوق»، الأعمال المنفّذة خلال العام المالي الماضي 2023-2024، التي أسهمت، على حد قوله، في «الحفاظ على متوسط إنتاج بلغ



الشرق الأوسط

تراجع واردات الصين من النفط في سبتمبر للشهر الخامس على التوالي

كما أظهرت بيانات الجمارك أيضاً أن واردات الصين من الغاز الطبيعي في الشهر الماضي ارتفعت بنسبة 18.1 في المائة عن العام السابق إلى 11.99 مليون طن متري، ليصل إجمالي المشتريات منذ بداية العام وحتى الآن إلى 99.08 مليون طن، بزيادة 13 في المائة على مستويات العام السابق.

وبلغت صادرات المنتجات النفطية المكررة التي تشمل الديزل والبنزين ووقود الطائرات ووقود السفن، 5.19 مليون طن، بانخفاض 4.6 في المائة عن العام السابق، ومقابل 4.92 مليون طن في أغسطس. وانخفضت الصادرات في الأشهر التسعة الأولى بنسبة 5.7 في المائة على أساس سنوي إلى 45.2 مليون طن.

انخفضت واردات الصين من النفط في سبتمبر (أيلول) الماضي، بنسبة 0.6 في المائة مقارنة بالعام السابق؛ حيث قيدت المصانع المشتريات بسبب ضعف الطلب المحلي على الوقود، وتضييق هوامش التصدير.

وأظهرت بيانات من الإدارة العامة للجمارك، أن أكبر مستورد للنفط الخام في العالم استورد 45.49 مليون طن متري في سبتمبر، أو نحو 11.07 مليون برميل يومياً. وهذا هو الشهر الخامس على التوالي التي تكون فيه الشحنات أقل من العام السابق؛ حيث بلغت الواردات في سبتمبر من العام الماضي 11.13 مليون برميل يومياً، منخفضة من 11.56 مليون برميل يومياً في أغسطس (آب).

وانخفضت الواردات حتى مع بدء أحدث مصفاة صينية في «شانغونغ يولونغ للبتروكيماويات» تشغيل واحدة من وحدتيها الخام بسعة 200 ألف برميل يومياً، في أواخر سبتمبر.

ومع ذلك، فإن كثيراً من المصانع الصغيرة في مقاطعة شانغونغ تتعامل مع تباطؤ استهلاك الوقود، وخصوصاً وقود الديزل.

وبين يناير (كانون الثاني) وسبتمبر من هذا العام، كان استهلاك الديزل الصيني أقل من العام السابق في كل شهر، باستثناء أغسطس، وفقاً لشركة الاستشارات «سوبليم تشاينا إنفورميشن».



الشرق الأوسط الجزائر للإعلان عن جولة لتراخيص النفط والغاز

قال وزير الطاقة الجزائري، محمد عرقاب، الاثنين، إن «الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات» ستعلن عن جولة من العطاءات؛ لجذب استثمارات أجنبية وشركات تشغيل لتطوير قطاع النفط والغاز.

ومن المتوقع أن تشارك شركات كبرى، مثل «إكسون موبيل» و«شيفرون» و«إيني» و«سينوبك» الصينية، في العطاءات.

كان عرقاب أعلن عن تخصيص 3.5 مليار دولار بين عامي 2024 و2028 لزيادة احتياطات البلاد النفطية وزيادة الإنتاج الأولي، عبر تكثيف جهود البحث والاستكشاف وتحسين عمليات استغلال مكامن المحروقات.

وتتوقع «بي إم آي» للأبحاث، التابعة لـ«فيتش سولوشنز»، انخفاض إنتاج الجزائر من النفط والغاز قليلاً في العام الحالي مقارنة مع المستويات المرتفعة التي سجلها في 2022 و2023.

وتوقعت «بي إم آي» أن يبلغ إنتاج الجزائر من النفط 1.42 مليون برميل يومياً خلال العام الحالي، مقارنة مع 1.48 مليون برميل يومياً، و1.45 مليون برميل يومياً، في 2022 و2023 على التوالي.

وعلى صعيد الغاز، من المتوقع أن يبلغ إنتاج البلاد 103.3 مليار متر مكعب، مقارنة مع 100.5 و105.4 مليار متر مكعب في 2022 و2023 على التوالي.



الشرق الأوسط

دول أفريقية منتجة للنفط تسعى لجمع 5 مليارات دولار لإطلاق بنك للطاقة

وأوضح المعاييرجي أن هناك مشاريع أخرى في أفريقيا غير مرتبطة بالوقود الأحفوري، مثل البنية الأساسية للكهرباء، والتي تحتاج أيضاً إلى تمويل.

وانسحب «ستاندرد تشارترد» العام الماضي من صفقة بمليار دولار لتمويل خط أنابيب لنقل النفط الخام من أوغندا غير الساحلية إلى الساحل التنزاني بعد أن أصبح المشروع المقترح هدفاً للناشطين البيئيين. ويقول الناشطون إن مثل هذه الكتل التمويلية تعمل على تفاقم فقر الطاقة في أفريقيا، وهي القارة التي يفتقر 600 مليون شخص فيها إلى الوصول إلى الكهرباء وما زال ما يقرب من مليار شخص يطبخون بمصادر طاقة قذرة مثل الفحم والحطب. ويزعمون أنه ينبغي السماح لأفريقيا باستغلال مواردها من النفط والغاز لتحفيز التصنيع لأنها لم تساهم إلا قليلاً في ارتفاع انبعاثات الكربون العالمية.

وقد زعمت غرفة الطاقة الأفريقية، وهي مجموعة مناصرة، أن أفريقيا تتمتع «بحق سيادي» في تطوير مواردها الطبيعية - والتي تشمل وفقاً للمجموعة 125 مليار برميل من النفط و620 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي - بطريقة «متوازنة ومستدامة».

ويطلب من البلدان الثمانية عشر المشاركة في مشروع بنك الطاقة الأفريقي، والتي تضم نيجيريا وأنغولا وليبيا، أن تساهم كل منها بمبلغ 83 مليون دولار، مما سيجمع ما يقرب من 1.5 مليار دولار.

يسعى تحالف من الدول الأفريقية المنتجة للنفط إلى الحصول على 5 مليارات دولار لإطلاق «بنك للطاقة» من شأنه تمويل المشاريع في القارة، مع تنامي الإحباط إزاء إجماع المؤسسات الغربية عن تمويل مبادرات الوقود الأحفوري بسبب المخاوف البيئية، وفق صحيفة «فاينانشيال تايمز».

تأمل منظمة منتجي النفط الأفارقة التي تضم 18 عضواً أن يتمكن المقرض من البدء في العمل في أوائل عام 2025، وفقاً لميثم المعاييرجي، نائب الرئيس التنفيذي للتجارة العالمية في بنك التصدير والاستيراد الأفريقي، وهو شريك في المشروع.

وقد واجه منتجو النفط في أفريقيا قيوداً تمويلية من الداعمين الغربيين التقليديين، بما في ذلك المؤسسات متعددة الأطراف التي تمنعهم قواعدهم بشكل متزايد من الاستثمار في النفط والغاز. وتوقف البنك الدولي عن تمويل مشاريع النفط والغاز في المنبع في عام 2019 بينما لا يستثمر بنك التنمية الأفريقي، الذي تعد الولايات المتحدة ثاني مساهم فيه، أموالاً في مشاريع الوقود الأحفوري. ولكن المعاييرجي أصر على أن «سياق أفريقيا مختلف تماماً عما تجده في أي مكان آخر» لأن مواردها لم يتم تطويرها بالكامل ولم تساهم إلا بشكل ضئيل في تغير المناخ.

وقال في مقابلة مع «فاينانشيال تايمز»: «هذه بلدان في مرحلة التنمية حيث لا يمكنك الانتقال فجأة إلى (الانتقال) الأخضر... لا يمكنك فقط القول إن التمويل مقطوع ولا يمكنهم التعامل مع النفط».



لم يذكر المعايير أي مشاريع محددة تحتاج إلى تمويل تم حظرها بسبب المخاوف البيئية، لكنه حذر من أن التحول بعيداً عن الوقود الأحفوري يعني أن أفريقيا يجب أن تتخذ خطوات استباقية. وقال عن تمويل مشاريع النفط والغاز: «الأمر ليس سهلاً كما كان من قبل». وأضاف: «نعلم أنه مع مرور الوقت، ومع الاتجاهات التي نراها عبر تمويل الوقود الأحفوري، قد نفقد سياق أفريقيا. نحن بحاجة إلى استراتيجية زمنية مختلفة... إنها استباقية بالنسبة لنا».

ومن المتوقع أن يجتمع وزراء النفط في الكونسورتيوم في أوائل الشهر المقبل لوضع اللمسات الأخيرة على خطط «بنك الطاقة» الجديد الذي سيكون مقره في العاصمة النيجيرية أبوجا.



هل تتأثر أسواق النفط باستهداف إسرائيل المحتمل لمنشآت النفط الإيرانية؟

منصة "إكس" (تويتر سابقاً).

أثر الاستهداف في أسواق النفط العالمية
قال الدكتور أنس الحجري، إن توجيه ضربة إسرائيلية إلى منشآت النفط الإيرانية لن يترك أثراً كبيراً في أسواق النفط العالمية.

وأوضح أنه -بشكل عام- لن تكون هناك أي ضربة لجزيرة خرج، ولن تكون هناك ضربة لأي منشآت تنتج النفط، ولكن الضربات قد تتجه إلى بعض المصافي النفطية في إيران أو مصانع البتروكيماويات فحسب.

وأكد الدكتور أنس الحجري أن استهداف المصافي أو مصنع للبتروكيماويات لن يكون مؤثراً إلا بشكل بسيط في أسواق النفط، في حين المشكلة أن الجميع يتوقعون أن تظل أسعار النفط مرتفعة لحين حدوث ضربة؛ فإذا حدثت تنخفض الأسعار مرة أخرى.

ولفت إلى أن الأمر الآخر المرتبط باحتمالات تأثير الهجوم المحتمل في أسواق النفط، هو أن إيران فهمت اللعبة؛ فعملت على مدار يومين على إخلاء جزيرة خرج من كل السفن، وخرجت كل ناقلات النفط من الجزيرة، قبل أن يعود بعضها بشكل تدريجي. وأضاف: "إذا كنت محل الإيرانيين سأترك السفن بحمولاتها، لسبب بسيط، وهو أنه إذا ضربت تنبها هو هذه السفن ستكون هناك كارثة بيئية ضخمة، ومن ثم سيكون هناك رد فعل عالمي، خاصة من الجيل الصغير، بسبب الكارثة البيئية التي سببها الإسرائيليون في المنطقة".

أثير كثير من المخاوف في أسواق النفط، بشأن نقص الإمدادات في حالة استهداف إسرائيل لمنشآت النفط في إيران، ولا سيما أن هناك العديد من المنشآت الحيوية التي يمكن أن تتسبب في أزمة لقطاع النفط الإيراني.

وفي هذا الإطار، يوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن) خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجري، أنه في حالة استهداف جزيرة "خرج" التي تخرج منها نحو 90% من صادرات النفط الإيرانية؛ فإن الضربة ستكون محدودة؛ لأسباب عديدة.

وقال إن توجيه ضربة إلى الجزيرة يحتاج إلى استعمال فضاء عدد من الدول العربية، في الخليج والعراق، وهذه الدول لن تسمح لإسرائيل باستعمال فضائها، ومن ثم فإن إسرائيل ستضطر إلى اختراق سماء بعض الدول لدقائق معدودة، ثم الاعتذار عن ذلك.

وأكد الحجري أن الطيران الإسرائيلي لا يمكنه مواصلة الضرب لليلة كاملة مثلما كان يفعل في لبنان وغزة؛ لأنه يريد استعمال أجواء الدول العربية، كما أن الحديث عن إمكان استعمال غواصات نووية تأتي من الخليج، يجعل الضرب محدوداً؛ إذ ستُستهدف بعض المنشآت وينتهي الأمر.

جاء هذا التحليل لموقف أسواق النفط في حالة استهداف المنشآت الإيرانية، في حلقة جديدة من برنامج "أنسيات الطاقة"، قدمها الدكتور أنس الحجري بعنوان "تداعيات ضرب إسرائيل المنشآت النفطية الإيرانية"، عبر مساحات



ولفت إلى أن الحكومات التالية لمصدق، أدركت أهمية تدريب مهندسين إيرانيين، لذلك هناك اهتمام جديد منذ عهد الشاه، ببناء كفاءات وطنية في مجال النفط، لتفادي ما حصل مع مصدق، وهي كفاءات مميزة، وهناك كفاءات إيرانية مميزة موجودة بصناعة النفط في كندا وأميركا.

وبالنسبة إلى السفن، قال الحجى إن الحكومات الإيرانية المتعاقبة حرصت على بناء أسطول، وتعلمت الدول الخليجية واستفادت من هذه التجربة أيضًا، وعملت بدورها على بناء أساطيلها الخاصة.

لذلك، فإنه رغم عدم تأثير استهداف جزيرة خرج المحتمل في أسواق النفط؛ فإن إبعاد الأسطول والسفن من الجزيرة كان ضمن ما تعلمته من تجربة مصدق، وهو ضرورة الحفاظ على الأسطول، لتجنب الخسائر الكبيرة.

إلا أن الدكتور أنس الحجى أكد أن هذا الكلام لن يحدث؛ لأنه نظري فقط، ولكن إبعاد إيران للسفن كان له بعد آخر، وهو الاستفادة من تجربة مصدق التاريخية في إيران.

الاستفادة من التجربة التاريخية قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجى: "عندما تحدثنا في السابق عن مصدق، عندما تسلم حكم إيران بعد هروب الشاه إلى العراق ثم إيطاليا، ارتكب مصدق حينها خطأين".

الخطأ الأول، وفق الحجى، هو أنه كان يظن أن طرد المهندسين البريطانيين سيجعل دول أوروبا الأخرى تتنافس على النفط الإيراني، ومن ثم سترسل مهندسيها، ولكنه كان على خطأ؛ إذ إن بلاده لم تستقبل مهندسًا أجنبيًا واحدًا.

وأوضح الدكتور أنس الحجى أن هذا الأمر له علاقة بكل ما يحدث في الوقت الحالي، وهناك ضرورة لأن يدرك الناس أن الأمر لا يتعلق بإسرائيل فقط، بل إن الموضوع أكبر من الخلاف مع إسرائيل.

ومن ثم، يجب النظر إلى أوروبا والولايات المتحدة بطريقة مختلفة تمامًا، وألا يقع الناس في الخطأ نفسه الذي وقع فيه مصدق، الذي اعتقد أن الدول الأوروبية ستتنافس مع بعضها وأنه إذا طرد دولة ستأتي دولة أخرى، ولكنه صُدم عندما لم يأت مهندس واحد.

الخطأ الآخر، وفق الحجى، الذي وقع فيه مصدق، أنه لم يكن يمتلك سفناً لنقل النفط وتصديره، ومن ثم فإنه كان في حاجة إلى السفن الأوروبية والغربية، ولكن هذه السفن لم تذهب إليه، ومن ثم فشل مشروعه بالكامل وحدث الانقلاب عليه، خاصة بعدما تحالف الملاي مع الأحزاب ضده، بعدما دعمه في البداية.

شكراً.